



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

كلمة

معالي الأستاذ/ أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية
في افتتاح

الندوة العربية هجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل
((تونس ، 19 - 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2014))

معالي السيد / حافظ العمورى

وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية

السيدات والسادة ممثلوا أطراف الإنتاج فى الدول العربية والجهات ذات العلاقة

السيدات والسادة الخبراء والحضور الكرام

سيداتي سادتي ،،،

أود فى البداية أن أعرب عن الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور حافظ العمورى - وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية ومساعديه فى الوزارة الموقرة على حسن التعاون مع منظمة العمل العربية وعلى الاستقبال وتقديم التسهيلات وتوفير مقومات إنجاح هذه الندوة الهامة للتباحث حول قضايا الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية ، مع توجيه تحية خاصة للحكومة التونسية على إيمانها الراسخ ودعمها المتواصل لمنظومة العمل العربى المشترك باعتبارها أداة مميزة لتعزيز التعاون والتكامل العربى المنشود فى مختلف المجالات التنموية ونقدر عاليا ما تحظى به منظمة العمل العربية من اهتمام ودعم من أطراف الإنتاج الثلاثة فى تونس.

أيضا يسعدنى أن أرحب بكم جميعا للمشاركة فى أعمال هذه الندوة القومية التى تعقد فى تونس الخضراء أرض الكرم والضيافة والقيم العربية الثابتة ، مصدر بداية التغيرات التى جرت وتجرى فى المنطقة العربية وإرساء أسس العدالة الاجتماعية وتوفير مقومات العيش والحياة الكريمة للإنسان العربى باعتباره الثروة الحقيقية للوطن .

السيدات والسادة ،،،

من خلال متابعة واقع وأوضاع القوى العاملة العربية والمعلومات والبيانات المتوفرة لدينا فإنه يؤسفنا القول بأن المنطقة العربية تبقى تحتفظ بأعلى معدلات البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحديثى التخرج بالمقارنة مع باقى الأقاليم فى العالم وأن هذه المعدلات قد تزايدت بشكل مقلق بسبب الأزمة المالية العالمية والانعكاسات السلبية المتوقع مصاحبتها لحركة التغيرات والاحتجاجات السلمية التى قادها شباب واع ومتعلم ولكنه على حافة اليأس من الحصول على أبسط الحقوق

ومتطلبات العيش الكريم ، الأمر الذى دفع عدد من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية والمخاطرة بحياتهم فى اتجاه البلدان الأوروبية التى قد توفر لهم ولذويهم قدر من الأمل فى المستقبل و حياة أفضل ، ومن أهم التحديات التى تعاني منها أسواق العمل العربية ما يلى :

- ضغوطات سكانية وارتفاع معدلات نمو القوى العاملة.

- ضعف الإنتاجية.

- اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل.

- تراجع الاستثمارات البيئية العربية والأجنبية.

- تراجع ملحوظ فى تنقل الأيدى العاملة العربية داخل الوطن العربى والهجرة العائدة من أوروبا وتقلص الدور الهام الذى لعبته العمالة المهاجرة لعقود عديدة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الإرسال وبلدان الاستقبال على حد سواء ..

السيدات والسادة ،،،

إن موضوعات الهجرة والتحركات السكانية ظاهرة طبيعية عرفتھا البشرية من قدم التاريخ وتتعامل معها على مر العصور فى مختلف الاتجاهات نحو المناطق والمجتمعات الجاذبة سواء كانت الهجرة فى إطار البحث عن مجتمعات أكثر تقدما وتطورا من البيئة الأصلية من حيث نمط مجالات الحياة وكرامة الإنسان أو البحث عن فرص أفضل لتحسين مستوى المعيشة وتأمين مستقبل المهاجر وأسرته ..

وكانت وستبقى الهجرة للعمل الدافع الرئيسى لتحديد تياراتها واتجاهاتها بالنظر إلى تفشى الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى تعيشها مناطق كثيرة من الدول النامية مع انعدام التوازن فى العالم من حيث الثروات الطبيعية والمادية والثروات المعرفية ومستويات التقدم والتطور العلمى والتقنى والتكنولوجى .. وباتت قضايا انتقال وحركة اليد العاملة محل اهتمام متزايد من الباحثين ومختلف المنظمات

والجهات ذات العلاقة على المستوى العالمى فى المرحلة التاريخية المعاصرة من أجل إرساء قواعد وأطر قانونية دولية مشتركة تحكم عمليات وإدارة وتنظيم الهجرة الدولية وحماية المهاجرين بصورة إيجابية وغير تمييزية فى إطار تطبيق وترسيخ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وبناء حضارة إنسانية مشتركة من خلال تسهيل تلاقى وتعايش المجموعات البشرية متنوعة الديانات والثقافات والعادات والقيم والتقاليد وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأسرهم وقرار الأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية والتي أكدت على أن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين أصبحت جزء فى العرف ومن القانون الدولى، إضافة إلى الدعم الدولى لاستمرارية وتنمية حوار الحضارات.

السيدات والسادة ،،،

لقد أصبحت قضايا الهجرة وانتقال الأيدي العاملة ضمن جدول أعمال اجتماعات ومفاوضات واتفاقيات

التعاون والشراكة بين سائر الحكومات على المستويات العربية والإقليمية والدولية وبوجه خاص بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية على ضفاف المتوسط وذلك نتيجة تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية العربية والأفريقية عبر بلدان المغرب العربي. ومن هنا تزداد أهمية هذه الندوة التي تتناول العديد في الجوانب المحيطة بموضوعات الهجرة وانتقال اليد العاملة العربية بالنظر إلى أن عملية التحكم في تيارات الهجرة تركزت على عوامل الانتقائية والهواجس الأمنية وما يصاحبهما من تمييز وحرمان بلدان الإرسال من الكفاءات والكوادر والعمالة الماهرة التي تمثل قاطرة التنمية.

لعله من المفيد أن أطرح في كلمتي بعض الإحصائيات التي تتعلق بمشكلة المهاجرين العرب في الخارج :-

- (1) 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم .
- (2) نسبة العلماء العرب في أمريكا حسب جنسياتهم

كالآتى:-

مصريين 60%

عراقيين 10%

لبنانيين 10%

السوريين والأردنيين والفلسطيني 15%

بلدان عربية أخرى 15%

(3) أمريكا وكندا وبريطانيا تستقطب 75% من العقول العربية المهاجرة

السيدات والسادة ،،،

تعتبر عملية تحرير انتقال الأشخاص وتنقل القوى العاملة العربية من الأمور والركائز الأساسية لقيام التكتل الاقتصادى والاجتماعى العربى المنشود لما له من أهمية فى زيادة الاستثمارات العربية المولدة لمزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية أولاً ثم العمالة العربية المؤهلة ثانياً بما يكون له الأثر الأكبر فى قيام نظام اقتصاى ومالى

عربى قوى بديلاً عن النظام المالى العالمى وإنماء
الشعور القومى وتعزيز العادات والتقاليد والقيم
الاجتماعية وحماية المصالح العربية المشتركة وذلك من
خلال تغليب الجوانب والاعتبارات ذات العلاقة بترسيخ
الهوية القومية ضمن الإجراءات الإصلاحية الهادفة
لتطوير أسواق العمل وتحسين المناخ الاستثمارى
وضمن استقرار التشريعات لحماية المستثمر العربى.

ولقد استطاعت منظمة العمل العربية وبالتعاون مع
أطراف الإنتاج الثلاثة إلى وضع الكثير من الآليات
والمقومات الأساسية المتعلقة بقضايا التنقل والهجرة
وتذليل العقبات التى تواجه العمالة المتنقلة والمهاجرة
حيث تعود اهتماماتها فى هذا المجال إلى بداية نشأتها مع
صدور اتفاقية العمل العربية العام 1967 بشأن تنقل
الأيدى العاملة العربية وتولت المنظمة مهام مقرر الحوار
العربى الأوروبى 1973 وكذلك إصدار إعلان مبادئ
بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية.

- وما تزال المنظمة تسعى جاهدة إلى توظيف دورها في تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية عبر تضمين خططها السنوية وبرامجها ومشاريعها أنشطة تتعلق بالتنقل، وقد تمكنت المنظمة من رفع القضايا المتعلقة بالتشغيل والتنمية إلى أعلى مصدر لاتخاذ القرار على المستوى العربي وحصلت على إقرار القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت 2009) للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية والستة مشاريع المنبثقة عنه مع اعتماد الفترة (2010 - 2020) عقداً عربياً للتشغيل والذي تمت صياغته في شكل خطة عمل شمولية ومتكاملة على المستويات القطرية والثنائية وشبة الجماعية وأيضاً الهيئات والمنظمات ذات العلاقة من حيث السياسات والدراسات والخطط والبرامج والإجراءات والآليات المناسبة للنهوض بقضايا العمل والعمال العرب.

ختاماً :

أتمنى لكم ولتونس الخضراء ولوطننا العربى
الازدهار والاستقرار والرخاء ولندوتكم كل التوفيق
والنجاح فى تحقيق الأهداف المرجوة منها لصالح المنطقة
العربية.

<< والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته >>

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

رياب
طر/هدى